



الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الدورة الثانية عشر للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية 2019 مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)

في إطار التحضير للدورة الثانية عشر من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي يعقد في الإكوادور عام 2019، والذي سيديره محوره العام حول "النُهْج المستدامة للتنقل البشري: دعم الحقوق، وتعزيز مؤسسات الدولة، والنهوض بالتنمية من خلال الشراكات والعمل الجماعي"؛

وبمناسبة انعقاد الاجتماع الخامس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 15-16 أبريل/ نيسان 2019، تم مناقشة الموقف العربي من محاور الدورة الثانية عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية خلال اليوم الثاني للاجتماع، وتم الاتفاق على تبني الدول لهذه الورقة خلال مشاركتها في أعمال الدورة الثانية عشر للمنتدى (الإكوادور، نوفمبر 2019).

وفيما يتعلق بمحاور المنتدى الثلاثة المقسم كل منها إلى مائتين مستديرتين، تم مناقشة الموضوعات التي سيتم تناولها في الموائد المستديرة وتم الاتفاق على ما يلي:

المحور الأول: الاستجابة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة: الشراكات والعمل الجماعي لحماية الحقوق

المائدة المستديرة 1.1: توفير مسارات شرعية/ قانونية للانتقال من الأزمة إلى الأمان

1. تعزيز التعاون بين دول المصدر والمعبر ودول المقصد لإدارة الهجرة واللجوء بطريقة مناسبة، ووضع خطط وسياسات فعالة لمواجهة التحديات المرتبطة بزيادة تدفقات الهجرة واللجوء، وخاصةً تلك التي تحدث بطريقة غير نظامية.
2. دعم مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين، والإتجار بالبشر، والوقاية من الشبكات الإجرامية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها، ودعوة الدول للانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة.
3. تسهيل التنقل النظامي من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة (التعليم، البحث العلمي، الثقافة، التدريب، وغيرها) بما يتفق مع المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة.
4. دعوة دول المقصد إلى تيسير لم الشمل العائلي بما يعزز حماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والإتجار والاستغلال وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.
5. وضع سياسات متأزرة لتنظيم الهجرة تضمن استفادة جميع أطراف الهجرة.

6. ضرورة توفير الحماية للمهاجرين واللاجئين وحقوقهم وخاصةً في أوقات الأزمات، واتخاذ تدابير تأمين الحماية المؤقتة، والتأكيد على أهمية تقديم المساعدة للاجئين، وتوفير برامج القبول الإنساني لهم.
7. زيادة فرص استقبال اللاجئين في دول ثالثة وفقاً للاتفاقيات والتعهدات الدولية ذات الصلة لتخفيف الأعباء عن بلدان اللجوء الأول.
8. التأكيد على خصوصية وضع الدول العربية المستضيفة للاجئين والنازحين التي تتحمل العبء الأكبر لأزمة اللجوء والنزوح حالياً، مع وجود العديد من التحديات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية والاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض الدول والناجحة عن الأحداث التي مرت بها المنطقة منذ عام 2011 وتداعياتها، إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الذي يستمر بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مما يصعب معه قيام اللاجئين والنازحين بتقديم إسهامات إيجابية في هذه المجتمعات المضيفة.
9. التأكيد على أهمية تقديم الخدمات والاستجابة متعددة القطاعات للفئات الأكثر ضعفاً، والتأكيد على أهمية توافر الاستجابة المناسبة لمواجهة العنف القائم ضد النساء والفتيات والأطفال.
10. العمل على وضع نظام لتسجيل حالات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق واستخراج الوثائق اللازمة للاجئين والنازحين بما يتفق مع القوانين الوطنية لكل دولة.

المائدة المستديرة 1.2: تسهيل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

1. التأكيد على ضرورة التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري وكرهية الأجانب والإسلاموفوبيا، وإيجاد الآليات المناسبة لإبراز الصورة الإيجابية عن المهاجرين واللاجئين بصفة عامة، والعرب والمسلمين على وجه الخصوص، وذلك عن طريق:
 - أ) دعم جهود الدول والمبادرات والمؤسسات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة (مثل معهد العالم العربي في باريس، ومتحف بلا حدود (MWNF)؛
 - ب) تشجيع السياسات والبرامج التي تؤدي إلى الحفاظ على التنوع والإدماج الثقافي وتعمل على مشاركة الجميع، بما يتفق مع خطة التنمية المستدامة 2030 وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛
 - ج) وضع برامج للتعريف بالحضارات والثقافات المختلفة، وتنظيم حملات توعية مجتمعية بالاستعانة بوسائل الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية وغيرها؛
 - د) تعزيز الحوار بين المهاجرين واللاجئين من ناحية والمجتمعات المستضيفة لهم من ناحية أخرى وإقامة صلات قوية بينهم، وتمكين المهاجرين واللاجئين من نشر تجاربهم الشخصية؛
 - هـ) تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والمنظمات العمالية والأطراف الأخرى ذات الصلة.
2. تمشين حملة "معاً: كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع" التي تم إطلاقها في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في 19 أيلول/سبتمبر 2016، والتي تعمل في شراكة مع الأمم

المتحدة ودولها الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. والإشادة في هذا الخصوص بجهود الدول العربية التي قامت بتنفيذ عدة أنشطة في إطار هذه الحملة، والمتمثلة في: الأردن وتونس وجيبوتي والسودان ولبنان وليبيا ومصر.

3. التأكيد على أهمية مراعاة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين عند وضع السياسات، حيث أن كفالة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين أمر ضروري لتحقيق التماسك الاجتماعي ولتعزيز مساهمات المهاجرين في دول المصدر والمقصد على حدٍ سواء، وذلك بما يتفق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.

4. أهمية تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالجاليات المغتربة لدعم المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المستضيفة، وذلك من خلال تقديم التدريب الفني واللغوي اللازم لهم وإمدادهم بالمعلومات اللازمة لهم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم والتعرف على قوانين وأنظمة الدول المستضيفة واحترامها.

5. أهمية التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني بهدف وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تقديم أنواع الدعم المختلفة للمهاجرين الذين يعانون من أوضاع هشّة (مثل: النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم ضد النساء والفتيات).

المحور الثاني: التواصل والوعي العام حول الهجرة: ما هو دور الحكومات ومسئوليتها والموارد المتوفرة لديها؟

المائدة المستديرة 2.1: تشكيل الخطاب العام عن الهجرة والمهاجرين

➤ فيما يتعلق بالوسائل التي تعمل على تشكيل الخطاب العام حول الهجرة والمهاجرين، تم الاتفاق على الإشارة إلى الملاحظات التالية:

1. إن الخطاب السياسي والأيديولوجي المعادي للعرب والمسلمين يؤثر في زيادة هذا النمط، إلا أن هذا لا يفي بوجود بعض المحاولات الإيجابية لتصحيح الصورة المغلوطة.
2. إن بعض الخطاب الإعلامي بشأن الهجرة يقوم على إثارة مشاعر التمييز والكراهية ضدهم.
3. بعض المصادر الإعلامية أسهمت في تشكيل صورة نمطية منفرة عن الإسلام، مما كان له أبرز الأثر في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، وذلك لما لهذه المصادر من أثر في تشكيل الوعي العام لدى المخاطبين.
4. تعاني بعض وسائل الإعلام من نقص الموارد المتاحة لديها، وهشاشة ظروف العمل الميداني، وعدم توفير التدريب الكافي للصحفيين والذي يؤدي إلى عدم الدراية الكافية للصحفيين بالطبيعة المعقدة لظاهرة الهجرة.
5. إن مواقع التواصل الاجتماعي تيسر انتشار الشائعات الأمر الذي يغذي بشكل متزايد مشاعر الخوف لدى شريحة واسعة من الجمهور، وبالتالي هناك حاجة لإيجاد سبل أفضل لمواجهة خطاب الكراهية ضد المهاجرين، وأهمية السيطرة على المنشورات المعادية لهم المتداولة عبر هذه المواقع والتي غالباً ما تحتوي على رسائل عنصرية ومعلومات مغلوطة ومشوهة بخصوص المهاجرين.

➤ ولمواجهة ذلك يجب العمل على ما يلي:

1. وضع وتعزيز سياسات وآليات فعالة لتحسين الوعي العام بالمهاجرين ودورهم الإيجابي والأساسي في دول المقصد لإحداث التنمية في مختلف المجالات.
2. وضع برامج لمكافحة الشائعات على المستوى الوطني بهدف المساعدة على إزالة الأحكام المسبقة والتصورات الخاطئة والصور النمطية للمهاجرين.
3. وضع برامج لدعم المؤسسات الإعلامية وتعزيز قدراتها لتغطية موضوعات الهجرة من خلال: تعيين مراسلين متخصصين في الموضوع؛ وتحسين ظروف عمل الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي؛ وتوفير التمويل اللازم للبحث والتحقيق الصحفي في مجال الهجرة؛ وإعداد كتيبات ومنشورات حول التغطية الصحفية للهجرة؛ وإنشاء آليات للمراقبة.
4. توفير برامج تدريبية لرفع وعي الصحفيين والإعلاميين بقضايا الهجرة، ومعرفة الفرق بين المصطلحات المختلفة ودلالاتها، والتعرف على مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق القانونية للمهاجرين، وكيفية تجنب خطاب الكراهية والتحيز السياسي، وتوفير تغطية متوازنة حول مسائل الهجرة، وجمع معلومات كافية بهذا الشأن، وضمان وجود أصوات متنوعة في التغطية الإعلامية، والحرص على التنوع في مصادر المعلومات.
5. دعم وتشجيع النماذج الصحفية الجيدة في تناول مسائل الهجرة لخلق صحافة أكثر موضوعية تتسم بتغطياتها بالدقة والنزاهة والإتقان. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم الجوائز وشهادات التقدير للنماذج التي أبدت درجة عالية من المهنية في تغطية مسائل الهجرة.
6. سن القوانين المناسبة لمعاقبة الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية بما يساعد على انتشار خطاب الكراهية والإسلاموفوبيا.
7. تبادل الممارسات الجيدة لوسائل الإعلام في الدول المختلفة بشأن الهجرة.
8. تعزيز دور البحث الأكاديمي حول الإعلام والهجرة لتحديد الاتجاهات وإبراز التطورات على مختلف أصعدة الهجرة وعبر مراحلها المختلفة.
9. تعزيز التعاون بين المرجعيات الدينية في العالم العربي والغرب وتدريب الأئمة والدعاة لضمان إيصال خطاب ديني صحيح يعكس الصورة الصحيحة للإسلام.

المائدة المستديرة 2.2: التواصل الفعال مع المهاجرين

إن وسائل الإعلام في معظم الأحيان لا تتيح الفرصة للمهاجرين للتعبير عن أنفسهم، حيث يتم الاعتماد في هذه الحالات على مصادر أحادية للمعلومات لا تأخذ في اعتبارها أصوات المهاجرين. وبناءً عليه، تم الاتفاق على التأكيد على ما يلي:

1. أهمية تعزيز العمل الإعلامي لإشراك الجاليات المهاجرة من خلال دعم المبادرات الإعلامية التي تستهدف المهاجرين، بما في ذلك البرامج الإذاعية ومقالات الرأي وغيرها.
2. ضرورة إعطاء المهاجرين فرصة للتعبير عن أنفسهم وعكس دورهم التتموي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال السماح لهم بالانتظام في مؤسسات نقابية ومهنية وإنشاء منصات للتواصل تسهم في وضع حد لخطاب الكراهية، وفي نفس الوقت تتيح فرصة أكبر للمهاجرين للتعبير عن مواقفهم.
3. أهمية تنظيم فعاليات للحوار بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ بما في ذلك المهاجرين والإعلاميين وصناع القرار والأكاديميين والمجتمع المدني، وذلك بهدف التوصل إلى نهج شامل يعمل على: محاربة خطاب الكراهية، وتصحيح الصورة النمطية والمغلوبة عن المهاجرين، ورفع الوعي بشأن الهجرة، وضمان التغطية المستقلة والشاملة لقضايا الهجرة التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار، وإدخال قضايا الهجرة في برامج التدريب الإعلامي وكذلك برامج التعليم العام، ووضع برامج لمتابعة وسائل الإعلام للتأكد من توفير معلومات حقيقية يمكن الاعتماد عليها حول المهاجرين.